

الحملة العالمية للتعليم

بيان إعلامي

رد الفعل الأولي للحملة العالمية للتعليم على تقرير اللجنة المالية

أصدرت اللجنة المالية تقريرا طموحا وجريئا يثبت أن تمويل الحق في التعليم بات أمرا قابلا للتحقيق فيما إذا التزم زعماء العالم بتعهدات سياسية حقيقية، كم أن هناك حاجة للمزيد من الوضوح فيما يتعلق ببعض المجالات لضمان التنبؤ والتنسيق الحقيقي للجهود والموارد لمواجهة التحدي الخطير والمتمثل في تعزيز نظم التعليم العام.

ترحب الحملة العالمية للتعليم بتقرير اللجنة الدولية لتمويل فرصة التعليم العالمي، جيل التعلم: الاستثمار في التعليم في عالم متغير، فالتقرير يعد مساهمة كبيرة في الجهود المبذولة من قبل المجتمع العالمي للتعليم لمعالجة النقص الخطير في التمويل من أجل الحق في التعليم في جميع أنحاء العالم.

فقد اختارت اللجنة بعض القضايا الهامة على سبيل المثال حول الحاجة إلى الزيادة في حجم الميزانيات الحكومية بشكل عام، وزيادة مخصصات التعليم، والإنفاق الأكثر فعالية والمرتبطة بالمساواة والشفافية والمساءلة. كما ويحتوي التقرير على المستوى الصحيح من الطموح في إظهار أن هدف التنمية المستدامة بشأن التعليم هو أمر يمكن تحقيقه. ومع ذلك، لم يكن هناك تركيز كاف على ضمان أن تكون جميع آليات التمويل المستقبلية منسقة وطويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها.

وقد كان بمقدور اللجنة أن تكون أكثر وضوحا من حيث الدعوة لإنفاق المال العام فقط على التحدي المركزي والالتزام بتمويل كاف للتعليم المجاني والعام والنوعي. فلم يكن التقرير واضحا بما فيه الكفاية في معارضة دعم مقدمي خدمة التعليم من القطاع الخاص وعلى أساس ربحي، حتى عند توفر الدليل الواضح أن ذلك من شأنه تقويض مبدأ المساواة. ويترك التقرير الكثير من مجال للتفسيرات المختلفة لبعض توصياته.

ترحب الحملة العالمية للتعليم بالتركيز على المساواة وضمان أن الأموال المرصودة في الميزانية تصل إلى أكثر الفئات تهميشا. ومع ذلك نلاحظ مع الأسف عدم التركيز على طيف متكامل من التعلم مدى الحياة، الأمر الذي يترك تساؤلات كثيرة حول تمويل تعليم الكبار والشباب. وهذا الأمر يعد مستهجنا، ولا سيما في ضوء تواصل اللجنة مع مجالس الشباب المخلصين واعترافها بحاجة الناس إلى اكتساب مهارات جديدة في جميع مراحل الحياة.

تقر الحملة العالمية للتعليم بما ورد في التقرير من حيث أهمية الحفاظ على الزخم السياسي كأمر بالغ الأهمية، ولكن لدينا مخاوف بشأن إنشاء هيكلية جديدة للقيام بذلك. فقد اعتمدت جميع الأطراف، بما في ذلك الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إطار العمل للتعليم 2030 بعد سنوات من التفاوض، حيث تم الاتفاق على هيكلية جديدة، ولا سيما إنشاء اللجنة التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة/الهدف 4 - التعليم 2030. وبالمثل، يجب الإقرار بدور المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التعليم، الذي كان ذات أهمية كبيرة في السنوات الماضية. وتعتبر الحملة العالمية للتعليم أنه من الأهمية بمكان البناء على الهيكل الحالي، من أجل تعزيز التنفيذ الكامل لأجندة أهداف التنمية المستدامة.

من الواضح أن هناك الكثير من الأمور المرحب بها في هذا التقرير الطموح، وليس أقلها النغمة الإيجابية التي تؤكد على أن تقدم كبير على الحق في التعليم هو أمر ممكن التحقيق إذا ما تمت مساءلة القادة على جميع المستويات وإذا ما تم رفع التمويل الكافي واستخدامه على نحو فعال.

وقد صرح رئيس الحملة العالمية للتعليم، كاميليا كروسو:

"تأمل الحملة العالمية للتعليم أن يساعد تقرير اللجنة المالية على زيادة حجم وقدرة التنبؤ بالموارد المحلية والدولية، وتسخيرها لتعزيز نظم التعليم العام. وفي نهاية المطاف، على الدول أن تركز على مهمة حاسمة لتحسين الجودة والمساواة في التعليم العام المجاني وعلينا جميعا أن ندرك الحاجة إلى كبح الدوافع التجارية والربحية الذي ينتقص من أعمال الحق في التعليم".

انتهى

لمزيد من التفاصيل حول استجابة الحملة العالمية للتعليم الأولي على تقرير اللجنة المالية يرجى الاطلاع على ورقة
الاحاطة: <http://bit.ly/2d67y34>

لإجراء مقابلات مع الحملة العالمية للتعليم الرجاء الاتصال بإد غراغيرت: ed@campaignforeducation.org

+1 (646) 361-7799

الحملة العالمية للتعليم (GCE) هي حركة مجتمع المدني تدعو الحكومات إلى تحقيق حق كل فرد في التمتع بالتعليم
النوعي والعام المجاني. وتعمل الحملة في أكثر من 90 دولة وعشرات من الشبكات الإقليمية والدولية، ويضم أعضاء
الحملة العالمية للتعليم الآلاف من المنظمات الشعبية ونقابات المعلمين وجماعات حقوق الطفل والمنظمات غير الحكومية
الدولية. www.campaignforeducation.org